مجلة كلية الآداب. جامعة الإسكندرية . المجلد ٧١ . العدد ١٠١ .

# مبنى الدائرة العدلية العثمانية في الكرك عام ١٣٢٩هـ/١٩١١م

## دراسة في النسب والتخطيط المعماري

تأليف

الدكتور
إبراهيم بن يحيى البوسعيدي
جامعة السلطان قابوس

الأستاذ الدكتور
محمد سالم الطراونة
جامعة السلطان قابوس

د. بدر بن هلال العلوي
جامعة السلطان قابوس

٢٠٢٠م

**ملخص**

**تزخر مدينة الكرك بالكثير من المنشآت العمرانية العثمانية، وبخاصة المنشآت التي تمثل مراكز الإدارة والسلطة كدار الحكومة (السرايا)، والمدرسة الرشدية، والمستشفى، ودار البلدية، ومبنى الدائرة العدلية وغيرها.**

**ويقع مبنى الدائرة العدلية العثمانية في مدينة الكرك في الجهة الشمالية من القلعة الأثرية، ويعود تاريخ البناء كما ورد في اللوحة التأسيسية الرخامية التي تعلو مدخل الطابق الثاني للمبنى إلى شهر تموز ١٣٢٧ مالية/ رجب ١٣٢٩هجري/ يوليو ١٩١١ ميلادي، ويتكون المبنى من طابقين ويحتوي كل طابق على عدة غرف وممرات وبمساحة إجمالية تبلغ (٩٣٥ م$^2$). ويبرز المبنى ماضي الحضارة المدنية العثمانية في الأردن، ويعد مبنى الدائرة العدلية من أقدم المباني العثمانية التي حافظت على بنائها الأصلي في مدينة الكرك.**

**ويعد مبنى الدائرة العدلية نموذجاً فريداً للعمارة العثمانية، ويكشف لنا عن فن العمارة العثمانية، من خلال اتساق المقاسات والفهم المتناظر فيما بين الأسطح.**

# Building of the Ottoman Judicial Department in Karak in 1329 AH/ 1911 AD
## Study in proportions and architectural planning

## Abstract

**The city of Karak is abundant with many Ottoman urban facilities, especially those representing administration and authority centers, such as the Government House (Al-Saraya), the Rashidiya School, the hospital, the municipality hall, the Judicial Department building, among others.**

**The building of the Ottoman Judicial Department is located in the city of Karak on the northern side of the archaeological castle. Construction, as mentioned in the marble foundation plate above the entrance of the second floor of the building, dates back to July 1327 fiscal year / Rajab 1329 Hijri / July 1911 AD. The building consists of two floors; each floor contains several rooms and corridors with a total area of 935 squared meters.**

**The building highlights the past of the Ottoman civilization in Jordan. The Judicial Chamber is one of the oldest Ottoman buildings to preserve its original building in the city of Karak.**

**The Judicial Chamber is a unique example of Ottoman architecture as it reveals the art of Ottoman architecture, through the consistency of sizes and symmetrical apprehension among the surfaces.**

**لمحة تاريخية عن محكمة بداية لواء الكرك:**

**صدر أول قانون عثماني يتعلق بالقضاء النظامي في ٢٨ ذي الحجة ١٢٧٤هـ/ ٨ آب ١٨٥٨م عُرِف باسم قانون الجزاء الهمايوني، وحدد هذا القانون فئات الجرائم ودرجاتها والعقوبات المترتبة عليها(١). وصدر نظام تشكيل الولايات العثمانية في ٧ جمادى الآخرة ١٢٨١هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٨٦٤م، ونص هذا النظام على تشكيل مؤسسات قضائية مدنية إلى جانب المحاكم الشرعية، وقد وضح نظام الولايات وظائف مجلس دعاوى القضاء (المحاكم النظامية) "بأنه مأمور برؤية ما يقع من الدعاوى القانونية والنظامية والجنح ما عدا التي لا تتعلق بالنظام وتلزم رؤيتها في المحاكم الشرعية، بالإضافة للدعاوى المتعلقة بالتجارة في الأقضية التي لا توجد فيها محاكم تجارية"(٢). وقد حددت المادة السادسة من نظام الولايات صلاحيات مجلس دعاوى القضاء بالبت في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف قرش، وإذا زاد المبلغ على ذلك فيبت فيه مركز دعاوى اللواء أو الولاية(٣).**

**وقد أصدرت الدولة العثمانية نظام المحاكم النظامية في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م، وبموجبه قسمت محاكم الدولة العثمانية إلى درجتين: محاكم الدرجة الأولى، ومهمتها رؤية الدعاوى بداية، ومحاكم الدرجة الثانية ومهمتها رؤية الدعاوى استئنافاً. وبيّن النظام صلاحيات مجلس الدعاوى في رؤية الدعاوى القانونية والنظامية والتدقيق في الأمور الجزائية التي تعادل القباحة والجنحة(٤).**

---

(١) الدستور، ٢م، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٨٨٣م، م١، ص٣٢٣-٢٧٣. وسيشار إليه لاحقاً: الدستور.

(٢) الدستور، م١، ص١٧٤-١٧٥؛ وانظر: عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، ص١٣٢-١٣٣.

(٣) الدستور، م١، ص١٧٥؛ وانظر: أبو الشعر، هند، تاريخ شرق الأردن في العهد العثماني ٩٢٢-١٣٣٧هـ/ ١٥١٦-١٩١٨م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ٢٠١٠م، ص٢٤٠.

(٤) الدستور، م١، ص١٧٣-١٧٦.

**وأقدم إشارة عن وجود محكمة نظامية في شرقي الأردن في العهد العثماني وردت في سالنامة ولاية سورية عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، عندما أشارت إلى محكمة بداية السلط، ووردت السالنامة باسم "مجلس دعاوى قضاء السلط"، وكان مجلس الدعاوى يتكوَّن من الرئيس ونائبه وأربعة أعضاء منتخبين وكاتب(٥). في حين وردت أول إشارة في وثائق محكمة السلط الشرعية لمحكمة البداية في عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، وأشارت الوثيقة إلى تعامل الناس مع محكمة البداية(٦). وتشير سالنامة ولاية سورية ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م إلى محكمة البداية بدلاً من مجلس الدعاوى(٧).**

**وقد أشارت الوثائق المتوافرة بين أيدينا أن محكمة البداية كانت تقسم إلى دائرتين، هما: دائرة الحقوق، ودائرة الجزاء. وكان لكل محكمة بداية رئيس ومدعي عمومي وعدد من الأعضاء يتراوح بين عضوين وأربعة أعضاء، وعضو ملازم ينوب عن أحدهما إذا غاب(٨).**

**وقد ذكرت دفاتر الأراضي العثمانية ووثائق المحاكم الكرك الشرعية أن قلم محكمة البداية يتألف من: مأمور مقاولات، ومأمور إجراء، ومستنطق، وباشكاتب، وكتّاب، ومباشرين(٩).**

**وذكرت صحيفة العصر الجديد التي كانت تصدر في دمشق في عددها (١٥٠) تاريخ ٢١ محرم ١٣٢٨هـ/ ١ شباط ١٩١٠م، أن محكمة بداية الكرك تشكلت من: سيفي أفندي رئيساً، وفهمي**

---

(٥) سالنامة ولاية سورية ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، دفعة (٥)، مطبعة ولاية سورية سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، ص٢٣٠.

(٦) محكمة السلط الشرعية، سجل رقم (١)، ٥ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، ص ٧-١٦. وانظر: السوارية، نوفان رجا، عمان وجوارها خلال الفترة من ١٢٨١-١٣٤٠هـ/١٨٦٤-١٩٢١من منشورات وزارة الثقافة، عمان، ٢٠١٠م، ص١١٥.

(٧) سالنامة ولاية سورية، سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م، دفعة (١٢)، مطبعة ولاية سورية سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م، ص٢٤٠.

(٨) سالنامة ولاية سورية، سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، دفعة (١٧)، مطبعة بخلص معروف، سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، ص١٧٦.

(٩) انظر: دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (٢٨٠)، ١٠ آب ١٩١٢م، ص ٤٨؛ دفتر أراضي الكرك (٢)، نومرو (٦٠-٦٧)، ١٧-٢٥ حزيران ١٩١٤م.

**أفندي معاون المدعي العمومي، وسعيد أفندي وكيل المستنطق، وحنا أفندي العمارين مأمور الإجراء[١٠].**

**وقد عثرنا على وثيقة ضمن أوراق متري أفندي الزريقات بعنوان "كرك بداية محكمة سي"، وتعود هذه الوثيقة في تاريخها إلى سنة ١٣٢٧ مالية/ ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، أن من موظفي وأعضاء محكمة بداية الكرك: الباشكاتب سعيد أفندي، وكاتب الضبط محمود أفندي، وكاتب الضبط عبدالله أفندي، وأشارت الوثيقة إلى أعضاء المحكمة، وهم: عطا الله أفندي الطراونة، وعطا الله أفندي السحيمات، ويعقوب أفندي المدانات، وعبد الله أفندي، وسعيد أفندي عضو ملازم[١١].**

**وكان يتم تعيّين رئيس محكمة البداية والمدعي العمومي بناء على تنسيب من وزارة العدلية (نظارة العدلية) في استانبول، بعد موافقة السلطان العثماني، في حين يعيّن مستنطق محكمة البداية بقرار من لجنة العدلية في مركز ولاية سورية[١٢]، وفيما يتعلق بأعضاء محكمة البداية فيتم انتخابهم على رأس انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في اللواء والقضاء، ومدة العضوية في محكمة البداية سنتان، ويجوز إعادة انتخابهم لأكثر من مرة[١٣].**

**وتجدر الإشارة أن موظفي محكمة البداية يتقاضون مرتبات شهرية تختلف باختلاف مناصبهم ودرجاتهم، فيذكر عودة القسوس في مذكراته أن رئيس محكمة البداية والمدعي العمومي كان يتقاضى كل منهما في الشهر (١٠٠٠) قرش، ويتقاضى مستنطق محكمة البداية (٦٥٠) قرش[١٤]، وقد ذكرت صحيفة العصر الجديد الصادرة في دمشق، في عددها (٩٤) تاريخ ١١ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٩م أن معاون المدعي العمومي يتقاضى في الشهر (٣٥٠) قرشاً، وكتّاب الضبط**

---

(١٠) جريدة العصر الجديد، دمشق، العدد (١٥٠)، تاريخ ٢١ محرم ١٣٢٨هـ/ ١ شباط ١٩١٠م، ص ٣.

(١١) أوراق متري زريقات، وهي غير منشورة، وتوجد نسخة عنها في مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية، وهي بعنوان " كرك بداية محكمة سي"، وتاريخها ٥ نيسان ١٣٢٧ مالية/ ١٩١١ ميلادي.

(١٢) القسوس، عودة، مذكرات وأوراق، وهي محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية، ص٥٢.

(١٣) الدستور، م١، ص٩٢-٩٥.

(١٤) القسوس، مذكرات وأوراق، ص٥٢.

**يتقاضون (٣٠٠) قرشاً[١٥]، ويذكر متري الزريقات أن الراتب الشهري للعضو المنتخب في محكمة بداية الكرك (٢٥٠) قرشاً[١٦].**

**وقد أوردت جريدة المقتبس التي كانت تصدر في مركز ولاية سورية المرتبات التي كان يتقاضاها موظفي محكمة البداية في الألوية والأقضية في الشهر ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، وذلك على النحو الآتي[١٧]:**

| الوظيفة | الراتب بالقرش |
|---|---|
| رئيس المحكمة | ٢١٠٠ |
| معاون المدعي العمومي | ١٠٠٠ |
| العضو الملازم | ١٠٠٠ |
| رئيس كتَّاب | ١٠٠٠ |
| كاتب ضبط | ١٣٠٠ |
| مستنطق | ٨٠٠ |
| مأمور إجراء | ٥٠٠ |
| مباشر خيال | ٤٠٠ |
| مباشر سيار | ٢٥٠ |
| فرَّاش المحكمة (الخادم) | ١٠٠ |

**أما عن محكمة بداية الكرك، فأشارت إليها وثائق محكمة الكرك الشرعية، بعنوان: "كرك سنجاغي بداية محكمة سي"[١٨]، وأما عن تأسيس محكمة بداية الكرك، فأقدم إشارة أوردها عودة القسوس، حيث كان أحد أعضاء المحكمة، فذكر أن المحكمة يعود تاريخ تأسيسها إلى**

---

(١٥) جريدة العصر الجديد، دمشق، العدد (٩٤)، ١١ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٩م، ص ٣-٤.

(١٦) انظر: أوراق متري الزريقات، الورقة المكتوبة بخط يده والمتعلقة في نشأته وتعليمها والوظائف التي تولاها.

(١٧) جريدة المقتبس، دمشق، العدد (٧١٠)، تاريخ ٢٢ حزيران ١٩٠٩م.

(١٨) محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (١)، ٤ ربيع الأول، ١٣٣٠ُ ١٩١٢م، ص١٤.

**١٣٢٠هـ/١٩٠٢م[١٩]، وكانت تتكوّن من دائرتين، هما: دائرة الحقوق، ودائرة الجزاء، وقد ذكرت الوثائق الشرعية موظفي وأعضاء محكمة البداية، ومنهم: مستنطق محكمة بداية الكرك "كرك بدايت محكمة سي مستنطقي" حسني أفندي[٢٠]، وعبد الغني بدران أفندي رئيس محكمة جزاء اللواء، ومظهر بك مدير قلم التحريرات في لواء الكرك، وإبراهيم أفندي معاون مدعي عمومي اللواء، وصبح أفندي بن عبد الرزاق أفندي بن الشيخ أحمد أفندي العطار، وعطا الله أفندي ابن سليمان الطراونة أحد أعضاء محكمة بداية اللواء[٢١]، وعبدالقادر أفندي بن قاسم بن أحمد الجبور أحد الأعضاء الملازمين في محكمة بداية الكرك[٢٢]، ومحمد شكري أفندي بن الحاج بكري أفندي بن أحمد أفندي طه الدجاني المقدسي رئيس محكمة بداية لواء الكرك[٢٣].**

**ومن موظفي محكمة بداية لواء الكرك الذين ورد ذكرهم في سالنامة دولت علية عثمانية (السالنامة العامة) الآتي:**

**سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، ورد ذكر[٢٤]:**

- **رئيس محكمة بداية جزاء لواء الكرك رفعت أفندي**
- **معاون المدعي العمومي نجيب أفندي**

**سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م، ورد ذكر[٢٥]:**

- **رئيس محكمة بداية جزاء لواء الكرك رفعت أفندي**
- **معاون المدعي العام عبد الغني بدران أفندي**

---

(١٩) القسوس، مذكرات وأوراق، ص ٥٢.

(٢٠) محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (١)، ٤ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م، ص ١٤.

(٢١) محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (٢)، تاريخ ٢١ جمادى الثاني ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م، ص ٨٠.

(٢٢) محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (٢)، تاريخ ٨ شوال ١٣٣٢هـ/١٩١٤م، ص٤٩.

(٢٣) محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (٢)، تاريخ ٢٨ شوال ١٣٣٥هـ/١٩١٧م، ص١٠٥.

(٢٤) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، دفعة (٦١)، مطبعة أحمد إحسان، درسعادت ١٣٢١ مالية/ ١٩٠٥م، ص٦٨٥.

(٢٥) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م، دفعة (٦٣)، مطبعة أحمد إحسان، درسعادت ١٣٢٣ مالية/ ١٩٠٧م، ص٧٤١.

**سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩١١م، ورد ذكر[٢٦]:**

- **رئيس محكمة البداية — عثمان شريف أفندي**
- **معاون المدعي العمومي — طاهر أفندي**

**سالنامة دولة علية عثمانية سنة ١٣٣٣-١٣٣٤ مالية/ ١٩١٥-١٩١٦م، ورد ذكر[٢٧]:**

- **رئيس محكمة بداية الكرك — محمّد شكري أفندي**
- **مدعي عمومي — محمد كامل أفندي**
- **مدعي عمومي — أحمد خير الدين أفندي**

---

(٢٦) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٧ مالية/ ١٩١١م، دفعة (٦٥)، مطبعة أحمد إحسان، درسعادت ١٣٢٨ مالية/ ١٩١١م، ص٦٧٦.

(٢٧) سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٣٣-١٣٣٤ مالية/ ١٩١٧-١٩١٨م، دفعة (٦٨)، مطبعة هلال، درسعادت ١٣٣٤ مالية/ ١٩١٨م، ص٦٣٧.

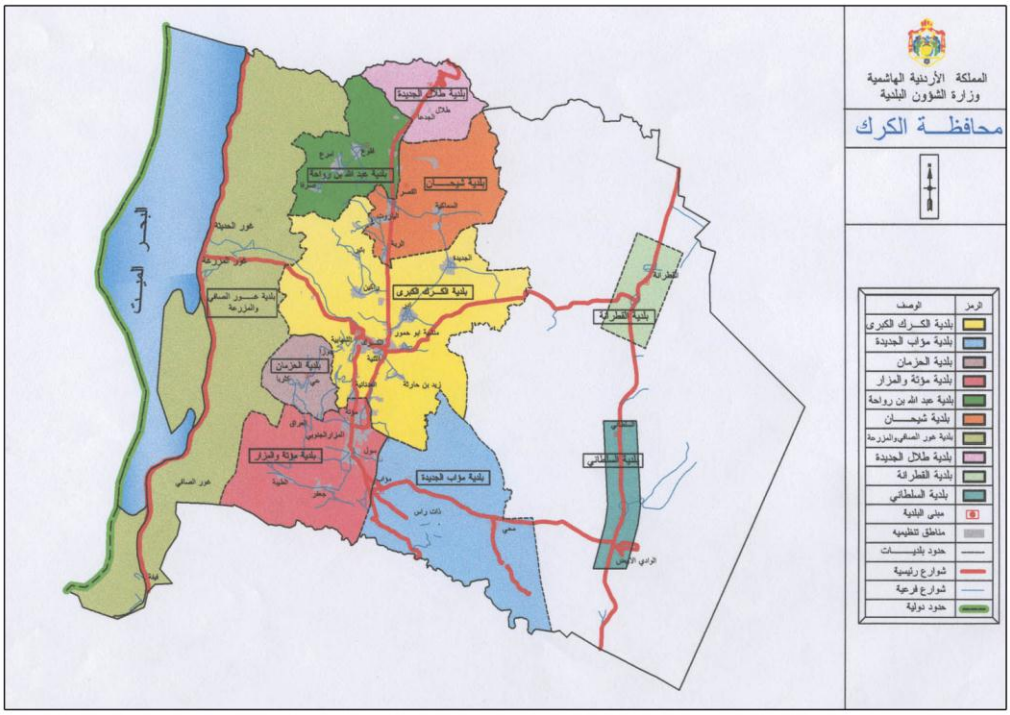


صورة (١) حدود محافظة الكرك.

صورة (٢) قلعة الكرك

**مبنى الدائرة العدلية العثمانية (محكمة البداية) فى الكرك:**

**الموقع العام للدائرة العدلية العثمانية:**

**تقع الدائرة العدلية العثمانية إلى الجهة الشمالية الشرقية من قلعة الكرك الأثرية (صورة ٤)، ويعود تاريخ إنشائها إلى شهر تموز ١٣٢٧ مالية/ رجب ١٣٢٩ هجري/ يوليو ١٩١١ ميلادي (صورة ٤)، وهذا يبين الأهمية التاريخية لمدينة الكرك في العهد العثماني، حيث تم إنشاء المدرسة الرشدية في عام ١٨٩٩م، وبعدها بقليل تم إنشاء هذه الدائرة العدلية، والتي توضح مدى الاهتمام والتقدم لدى العثمانيين بالمجال القانوني في تلك الفترة.**

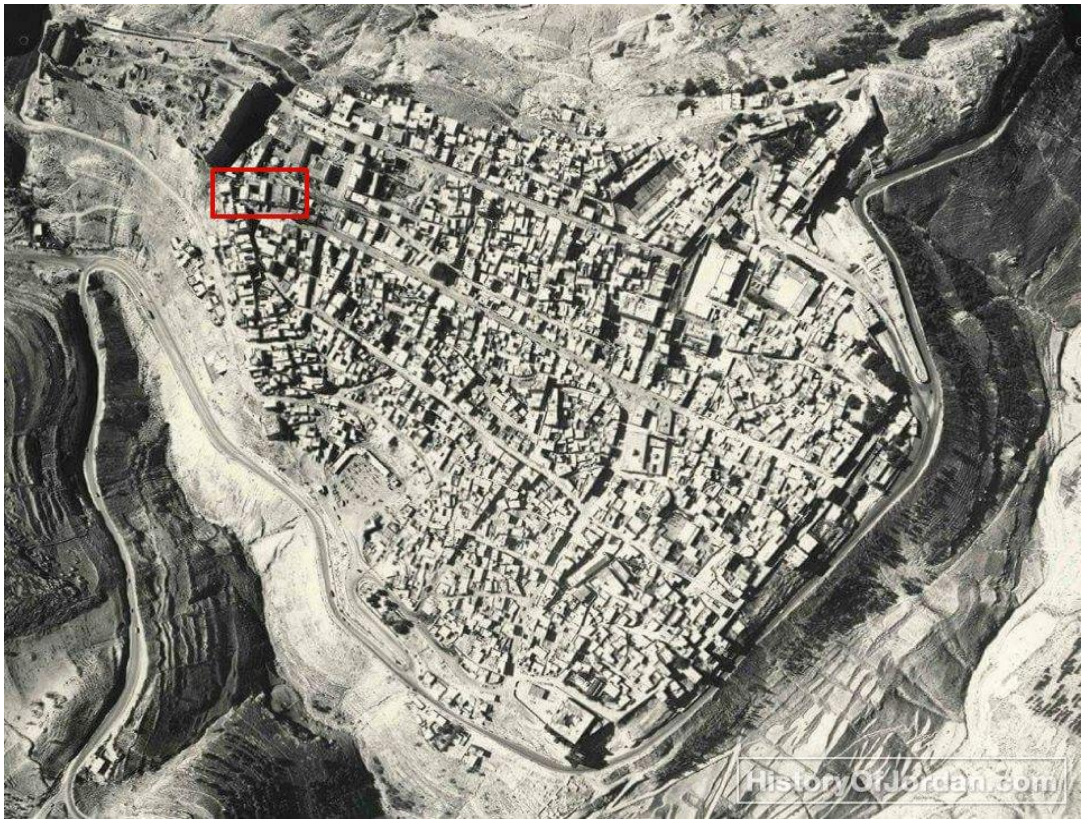


**صورة رقم (٣) تبين الدائرة العدلية العثمانية من الجو**

**صورة رقم (٤) تبين سنة إنشاء الدائرة العدلية العثمانية.**

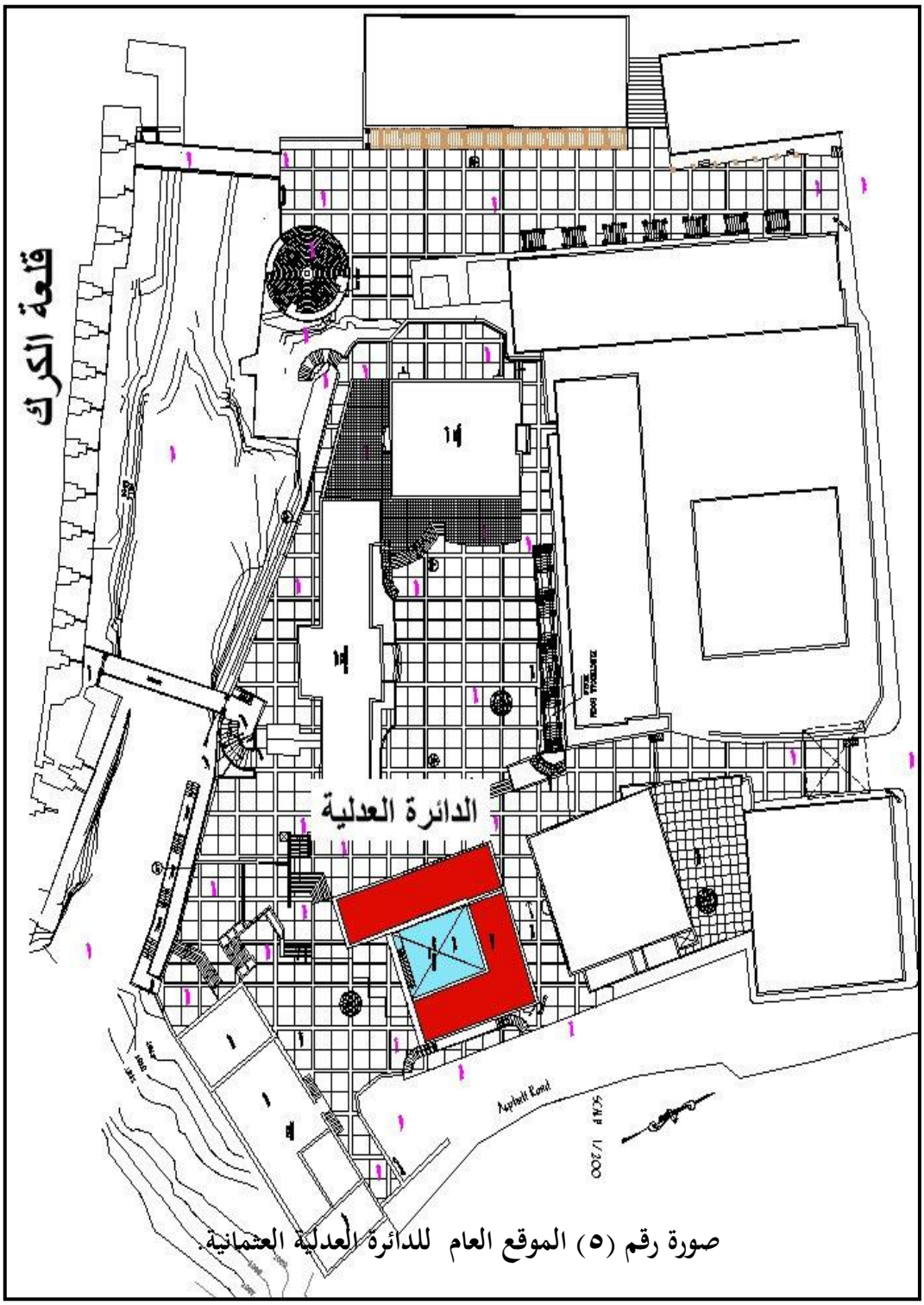


صورة رقم (٥) الموقع العام للدائرة العدلية العثمانية.

**الوصف المعماري**

**تتكون الدائرة العدلية العثمانية من طابقين رئيسيين، حيث تحتوي على الطابق الأرضي والطابق الأول، بمساحة إجمالية تبلغ حوالي ٩٣٥م٢، كما احتوت على العديد من الغرف في الطابقين، حيث تم استخدام الطابق الأرضي كسجن للمحكومين، أما الطابق العلوي فقد تم استخدامه كمكاتب للقضاة والخدمات الإدارية (المحكمة) فيها(٢٨).**

**المساقط الأفقية**

**مسقط الطابق الأرضي**

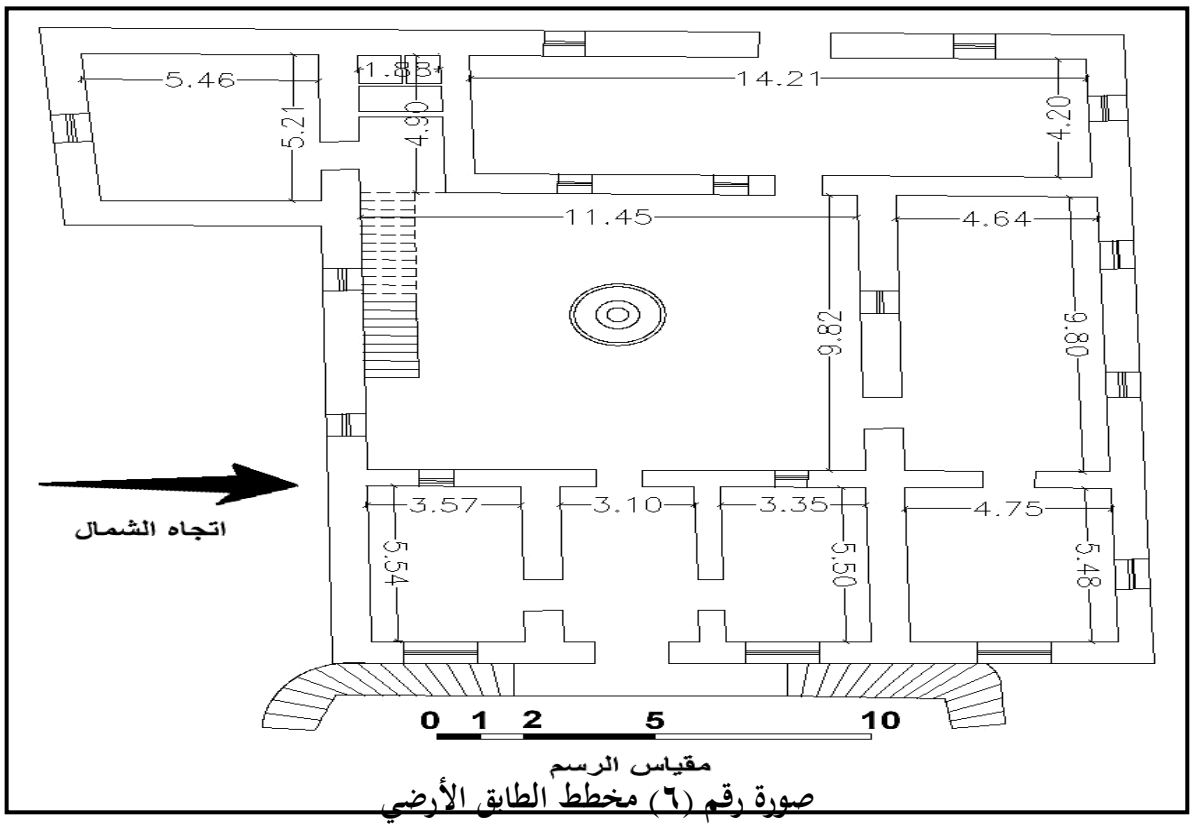


**صورة رقم (٦) مخطط الطابق الأرضي**

**مع مقياس الرسم**

(٢٨) انظر : Goodwin, Godfrey, Ottoman Turkey, Scorpion Publishing Limited, London , GB, 1977,

تبلغ مساحة الطابق الأرضي حوالي (٤٦٧م$^{٢}$)، كما تتراوح سماكة جدرانه ما بين (٨٠سم – ١.١٣م)، حيث يتكون من ساحة سماوية وسطية، ومجموعة من الغرف التي كانت تستخدم كغرف إدارية للموظفين (صورة ٨)، أما مساحات الغرف فهي كما في الجدول التالي:-

| رقم الغرفة | أبعاد الغرفة | مساحة الغرفة |
|---|---|---|
| غرفة ١ | ٤.٢٠م × ١٤.٢١م | ٥٩.٧٠ م$^{٢}$ |
| غرفة ٢ | ٩.٨٠ م × ٤.٦٤ م | ٤٥.٩٨ م$^{٢}$ |
| غرفة ٣ | ٥.٤٨ م × ٤.٧٥ م | ٢٦.٢١ م$^{٢}$ |
| غرفة ٤ | ٥.٥٠ م × ٣.٣٥ م | ١٨.٤٤ م$^{٢}$ |
| غرفة ٥ | ٥.٢١ م × ٥.٤٦ م | ٢٧.٦٥ م$^{٢}$ |
| غرفة ٦ | ٥.٥٣ م × ٣.٥٧ م | ١٩.٦٥ م$^{٢}$ |
| ممر / مدخل | ٥.٥١ م × ٣.١٠ م | ١٧.٢٦ م$^{٢}$ |
| الفناء الوسطي | ٩.٨٢ م × ١١.٤٥ م | ١١٣.١٠ م$^{٢}$ |
| متفرقات | ٤.٩٠ م × ١.٨٨ م | ٩.٤٧ م$^{٢}$ |
| مساحة الجدران | ---------- | ١٢٩.٩٨ م$^{٢}$ |
| | | |
| مجموع المساحة | ---------- | ٤٦٦.٩٥ م$^{٢}$ |

جدول رقم (١) يبين مساحات الأفنية في الطابق الأرضي

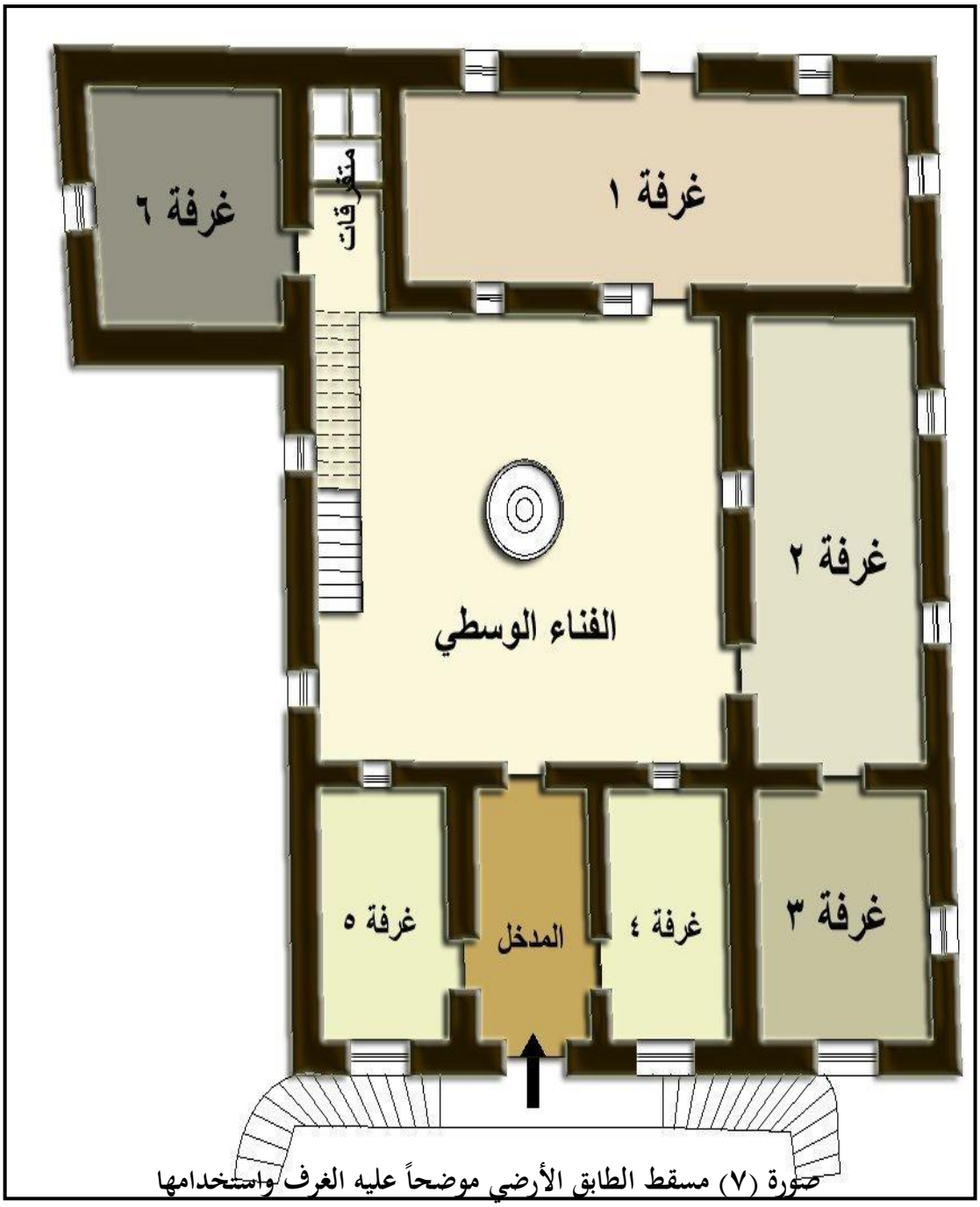


صورة (٧) مسقط الطابق الأرضي موضحاً عليه الغرف واستخدامها

**مسقط الطابق الأول**:

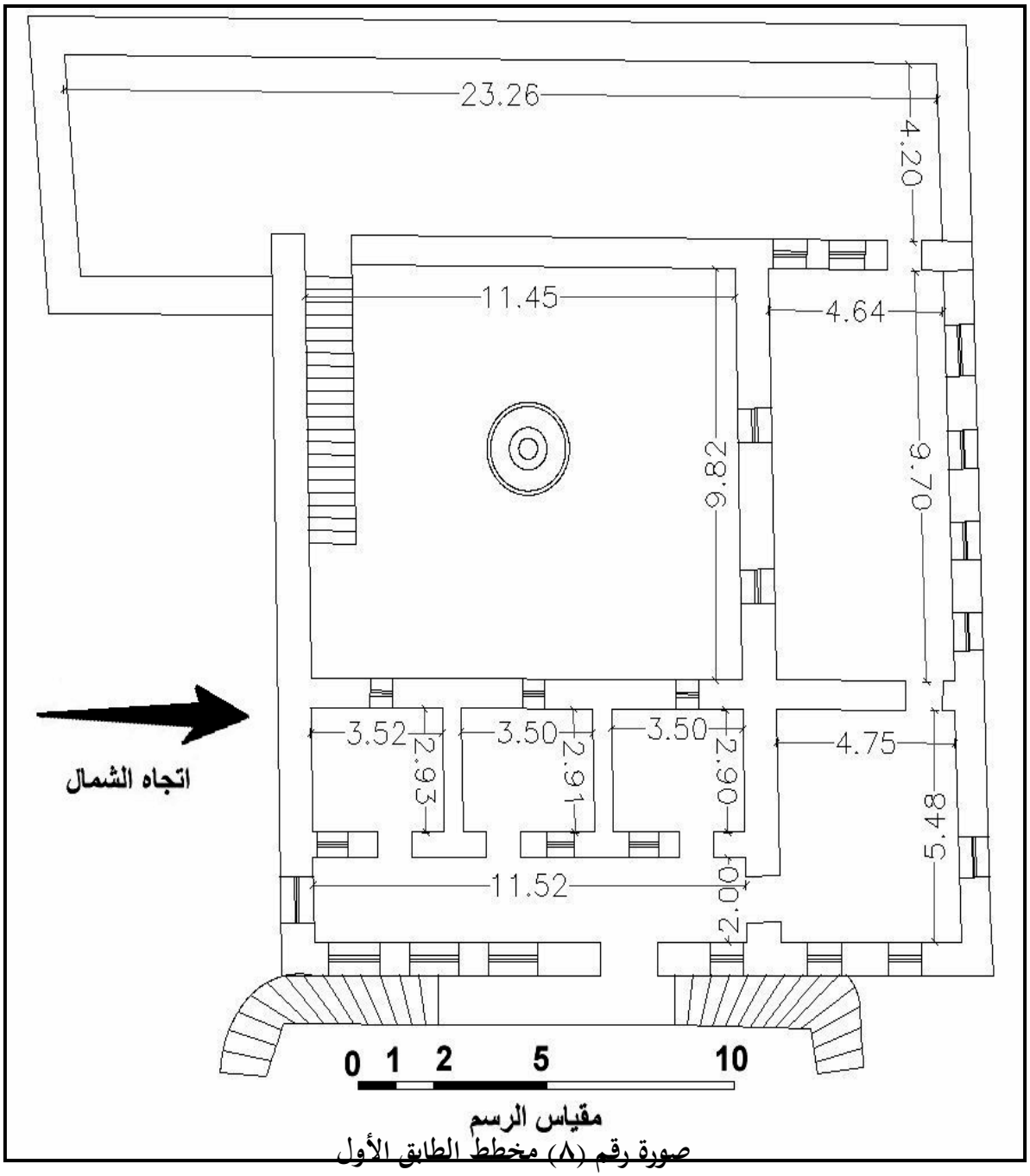


صورة رقم (٨) مخطط الطابق الأول

مع مقياس الرسم

يتكون الطابق الأول من مجموعة من الغرف بمساحة إجمالية حوالي (٤٦٧م$^{٢}$)، حيث يحتوي على الفناء الداخلي المكشوف (السماوي)، كما يحتوي على ترأس خارجي آخر (صورة ١٠)، أما مساحات الغرف فهي كما يلي :-

| رقم الغرفة | أبعاد الغرفة | مساحة الغرفة |
|---|---|---|
| غرفة ١ | ٩.٧٠ م × ٤.٦٤ م | ٤٥.٥١ م$^{٢}$ |
| غرفة ٢ | ٥.٤٨ م × ٤.٧٥ م | ٢٦.٢١ م$^{٢}$ |
| غرفة ٣ | ٢.٩٠ م × ٣.٥٠ م | ١٠.١٩ م$^{٢}$ |
| غرفة ٤ | ٢.٩١م × ٣.٥٠ م | ١٠.٢٢ م$^{٢}$ |
| غرفة ٥ | ٢.٩٣ م × ٣.٥٢م | ١٠.٢٧ م$^{٢}$ |
| ممر / مدخل | ٢.٠٠ م × ١١.٥٢م | ٢٣.٠٥ م$^{٢}$ |
| الفناء الوسطي | ٩.٨٢ م × ١١.٤٥ م | ١١٣.١٠ م$^{٢}$ |
| ساحة سماوية | ٤.٢٠ م × ٢٣.٢٦م | ١٠٢.٥٢ م$^{٢}$ |
| مساحة الجدران | ---------- | ١٢٥.٨٨ م$^{٢}$ |
| | | |
| مجموع المساحة | ---------- | ٤٦٦.٩٥ م$^{٢}$ |

جدول رقم (٢) يبين مساحات الأفنية في الطابق الأول

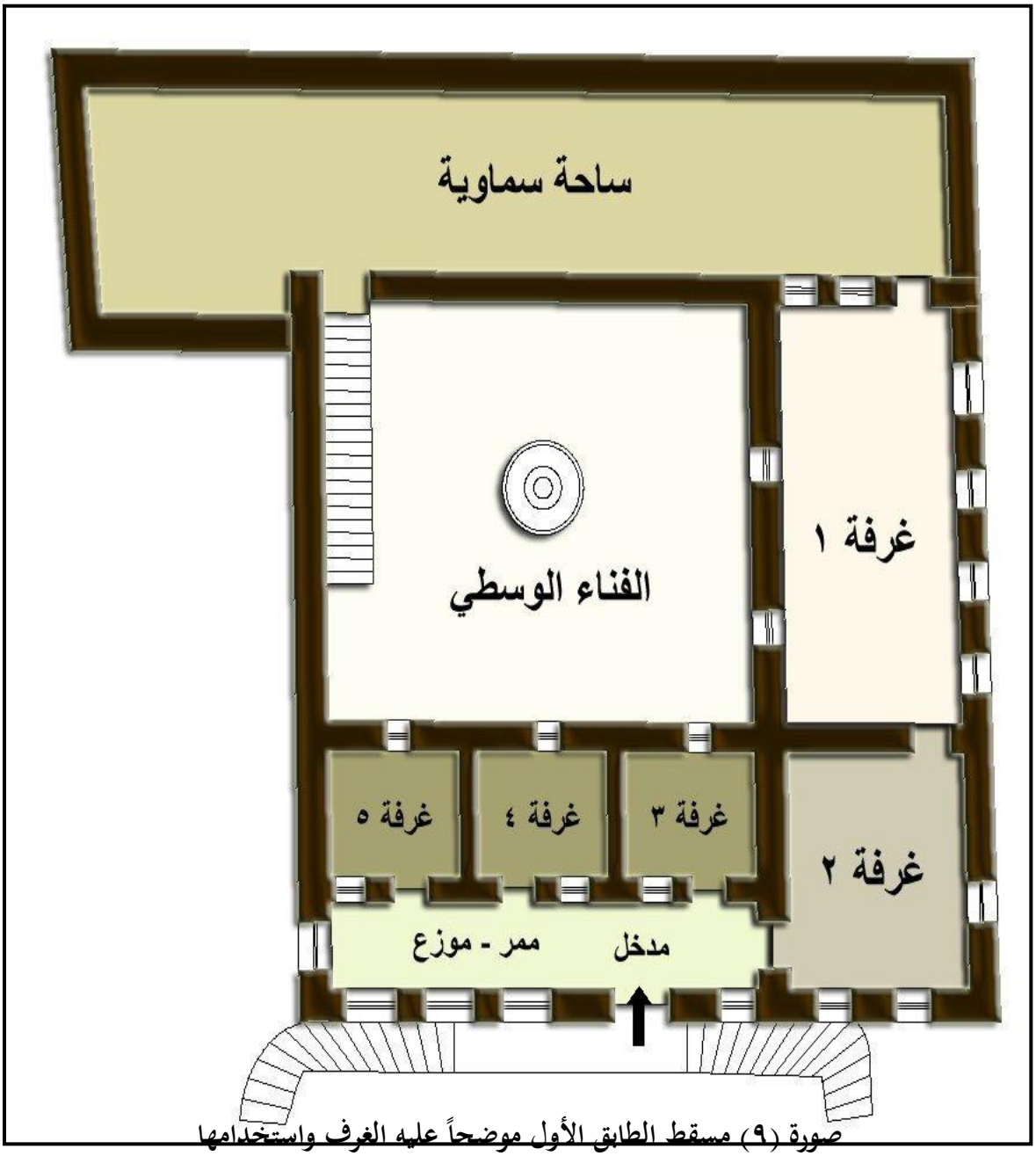


صورة (٩) مسقط الطابق الأول موضحاً عليه الغرف واستخدامها

**مسقط الفناء الوسطي (الساحة السماوية الوسطى)[٢٩]:**

**احتوت الدائرة العدلية على فناء وسطي[٣٠]، كما كان شائعا في العمارة العثمانية[٣١] (صورة ١١)، حيث بلغت مساحته ما يقارب (١١٣م٢)، واحتوى هذا الفناء على درج يصل ما بين الطابق الأرضي و الأول، حيث جاء مستطيل الشكل،كما احتوى في وسطه على نافورة ماء بقطر (٢.٢٠م)، وقد جاءت العديد من الغرف مطلة عليه[٣٢]، حيث تظهر فتحات الشبابيك عليه لمختلف الغرف، وهذه ما كان شائعا بالعمارة العربية الاسلامية بشكل عام والعثمانية بشكل خاص.**

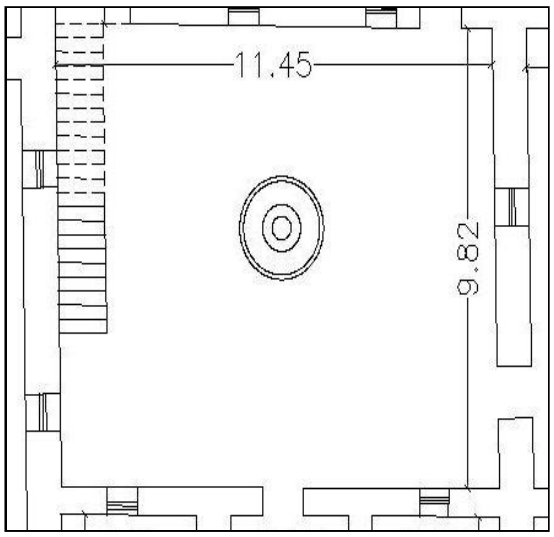


**صورة (١٠) مخطط الفناء الوسطي وصورته من الداخل**

(٢٩) غالب، عبد الرحيم، موسوعة العمارة الإسلامية، جروس برس، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، ص٢٤٠.

(٣٠) رزق، عاصم محمد، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، مصر، 2000م، ص١٦٧.

(٣١) انظر: Reynolds, John, Courtyards, John Wiley & Sons, New York, USA, 2002, P4

(٣٢) انظر : Burden, Ernest, Illustrated Dictionary of Architecture, Mc Graw Hill, USA, Second Edition 2002, p 93.

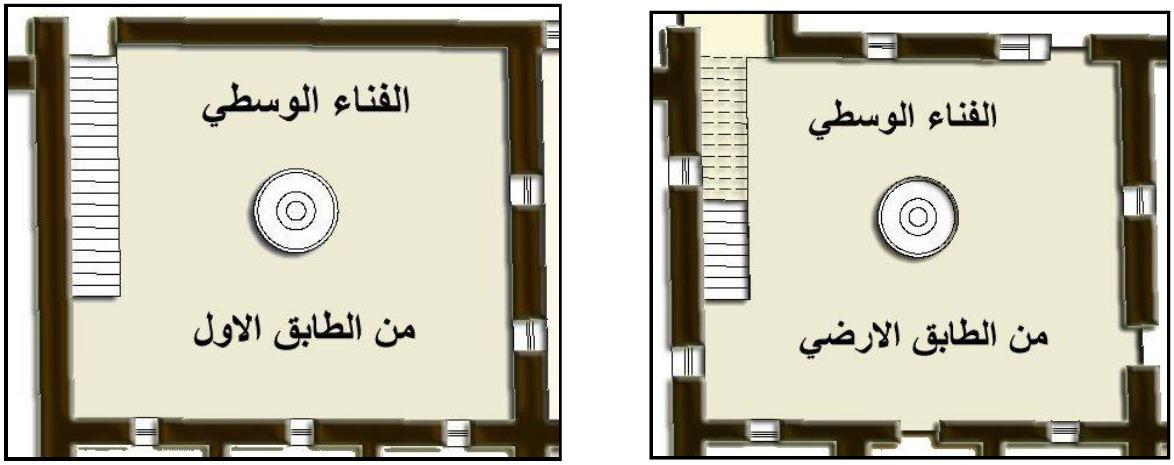


**صورة (١١) مخطط الفناء الوسطي وتظهر عليه**
**النافورة في وسطه والدرج إلى الجانب الأيسر منه**

**الأدراج:**

**احتوت الدائرة العدلية على درج واحد فقط يصل بين طابقي المبنى، وقد بلغ عدد الدرجات (٢٢) درجة، بعرض (١.٢٥م). وارتفاع من ١٧–٢٠سم (صورة ١٣/١٤).**

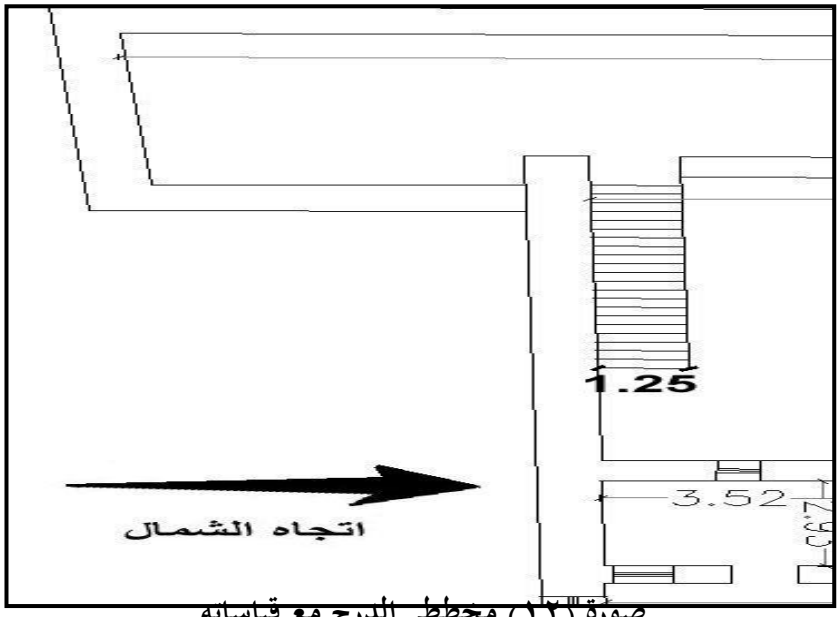


**صورة (١٢) مخطط الدرج مع قياساته**

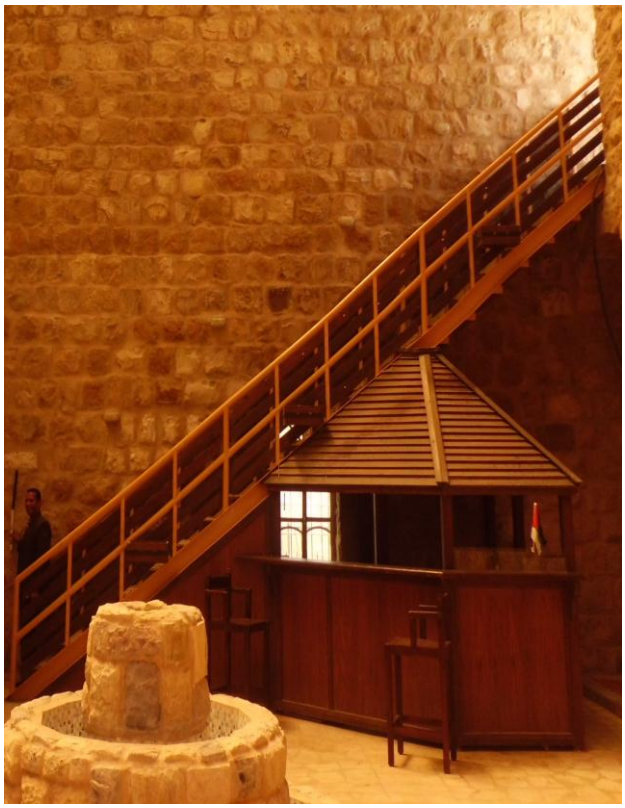

صورة (١٣) صورة الدرج داخل الفناء الوسطي

**الواجهات المعمارية:**

**الواجهة الشمالية:**

تتميز واجهات المباني العثمانية بالشبابيك المقوسة[٣٣]، حيث جاءت الواجهة الجنوبية بعرض (٢٢.٤٧م)، وارتفاع حوالي (٨ م)، وقد احتوت الواجهة الشمالية للدائرة العدلية على تسعة شبابيك ذات أقواس، أربعة منها في الطابق الأرضي، أما الخمسة الآخرين فقد جاءوا بالطابق العلوي، ولا يوجد أي تماثل ملحوظ في الواجهة، أي أن نصفها الأيمن لا يماثل نصفها الأيسر (صورة ١٥)، كما قد جاءت الشبابيك ذات أقواس علوية (صورة ١٦)، وقد تنوعت فتحات الشبابيك ما بين (٠.٩م) إلى (١.٢٠م).

٣٣- Goodwin, Godfrey, Ottoman Architecture, Thames & Hudson Limited, London , GB, 1971,

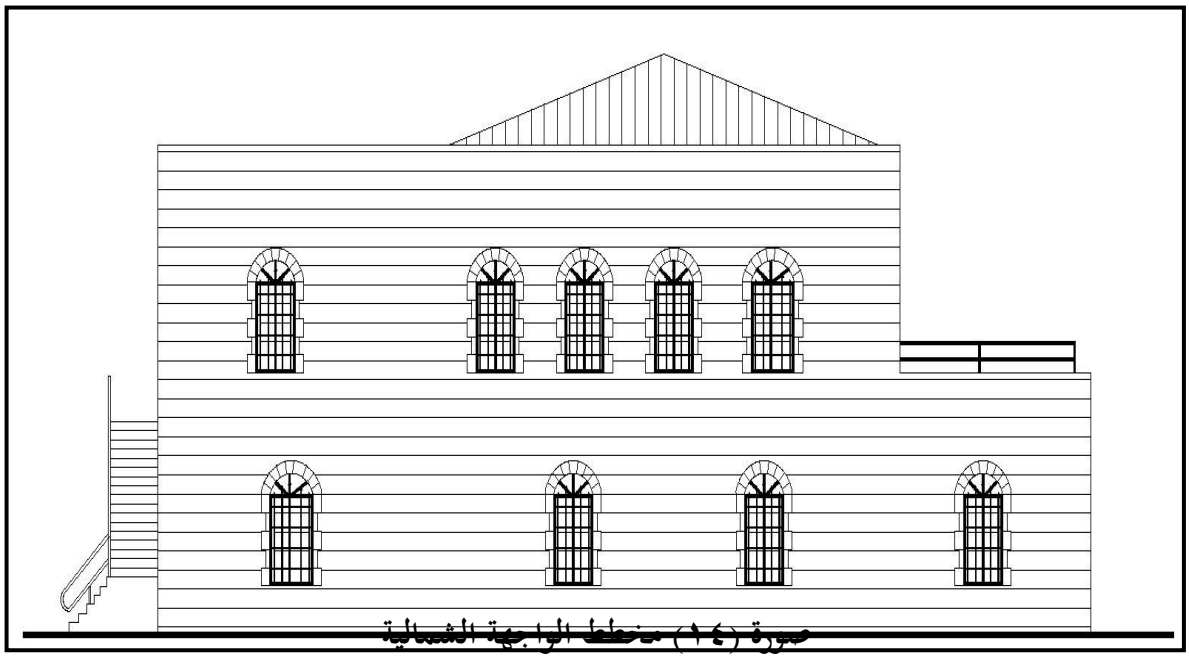

صورة (١٤) مخطط الواجهة الشمالية

صورة (١٥) الواجهة الشمالية

**الواجهة الغربية**:

**جاءت الواجهة الغربية بعرض (٢٢.٦٣م)، وبارتفاع ما يقارب ٨م ( صورة ١٧)، وقد احتوت على عدد قليل وغير منتظم التوزيع من الشبابيك، إذ يبلغ عدد شبابيك الطابق الأرضي شباكين فقط، بينهما باب رئيسي يفتح على الجهة الغربية، أما الطابق الأول فيحتوي على شباكين إلى الجانب الأيمن لباب الغرفة المطلة على الساحة السماوية العلوية (التراس العلوي) (صورة ١٨)، وتراوح عرض الشبابيك بين (٩٠سم)، و (٩٥سم)، وارتفاعها حوالي (١.٢٥م).**

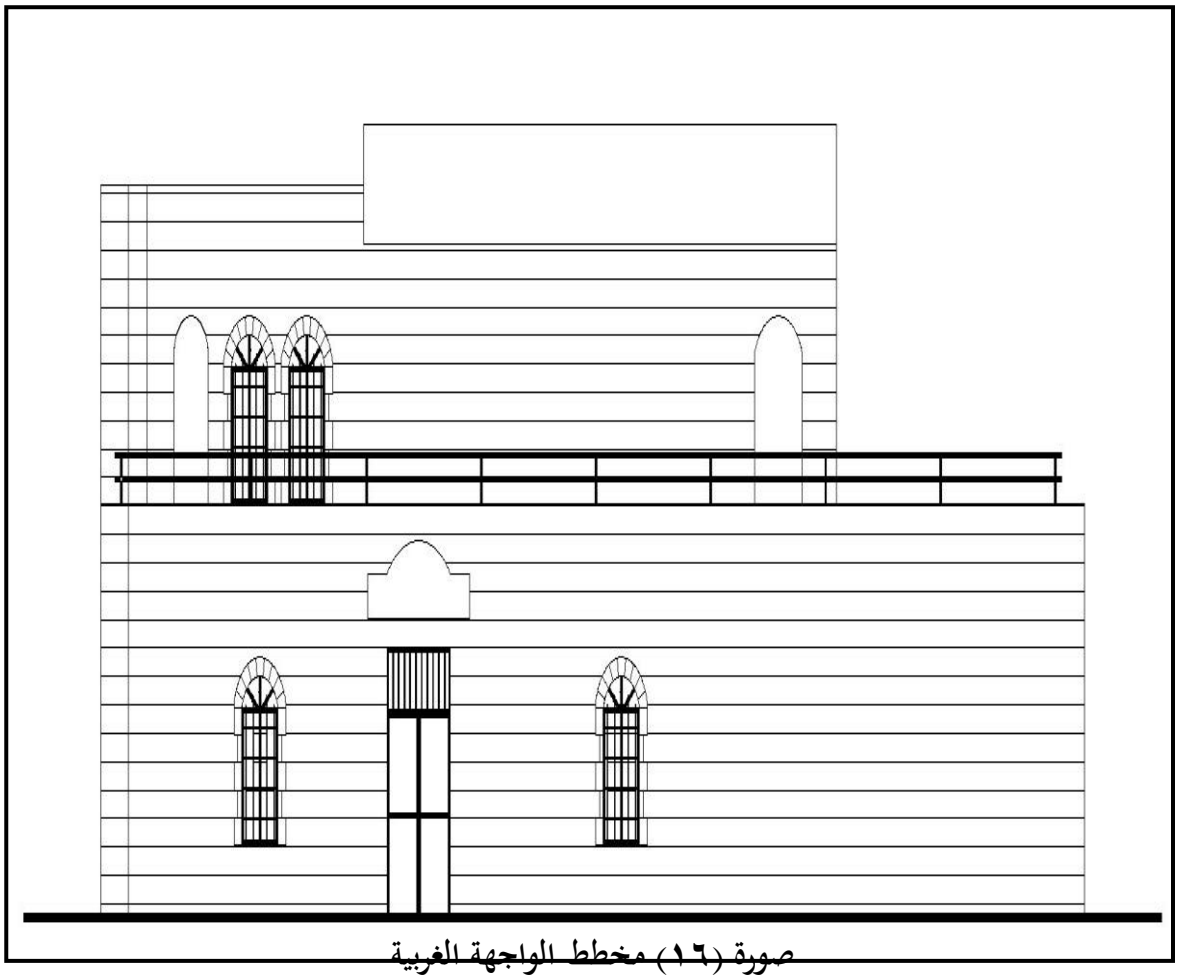

**صورة (١٦) مخطط الواجهة الغربية**

**صورة (١٧) الواجهة الشمالية**

**الواجهة الجنوبية:**

**جاءت الواجهة الجنوبية بعرض (٢٢.٦٩سم)، وقد احتوى الطابق الأرضي على ثلاثة شبابيك متفرقة، أما الطابق العلوي فقد احتوى على شباك واحد فقط، وهذا الشباك جاء بأعلى ما يقارب (٥٠سم) من الشبابيك الأخرى في الواجهات السابقة ( صورة ١٩/٢٠)، أما أبعاد الشبابيك فتراوحت ما بين (٨٠سم)، و (١١٠سم)، وارتفاع حوالي (١.٢٥م).**

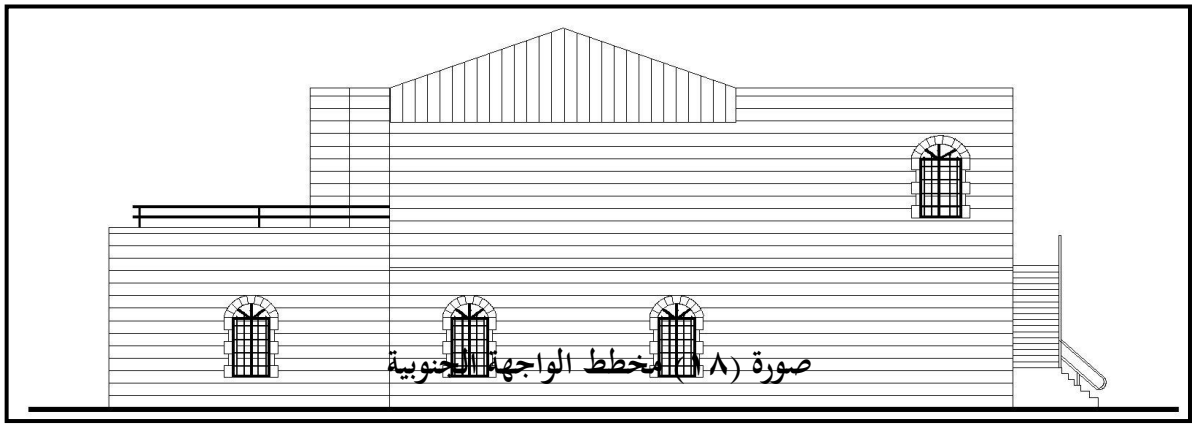

**صورة (١٨) مخطط الواجهة الجنوبية**

**صورة (١٩) الواجهة الشمالية**

**الواجهة الشرقية**:

**تعتبر الواجهة الشرقية هي الواجهة الأمامية، وجاءت بعرض (٢٥.١٧م)، وقد احتوت على عدد من الشبابيك تراوح عرضها بين (٩٥سم)، و (١.٣٠م)[٣٤]، كما احتوت على ثلاثة أبواب، ونلاحظ أن هذه الواجهة الرئيسية تم توجيهها نحو الشرق، أي مع شروق الشمس، كما احتوت على أدراج خارجية صاعدة للطابق العلوي من الجانبين (صورة ٢٢/٢١).**

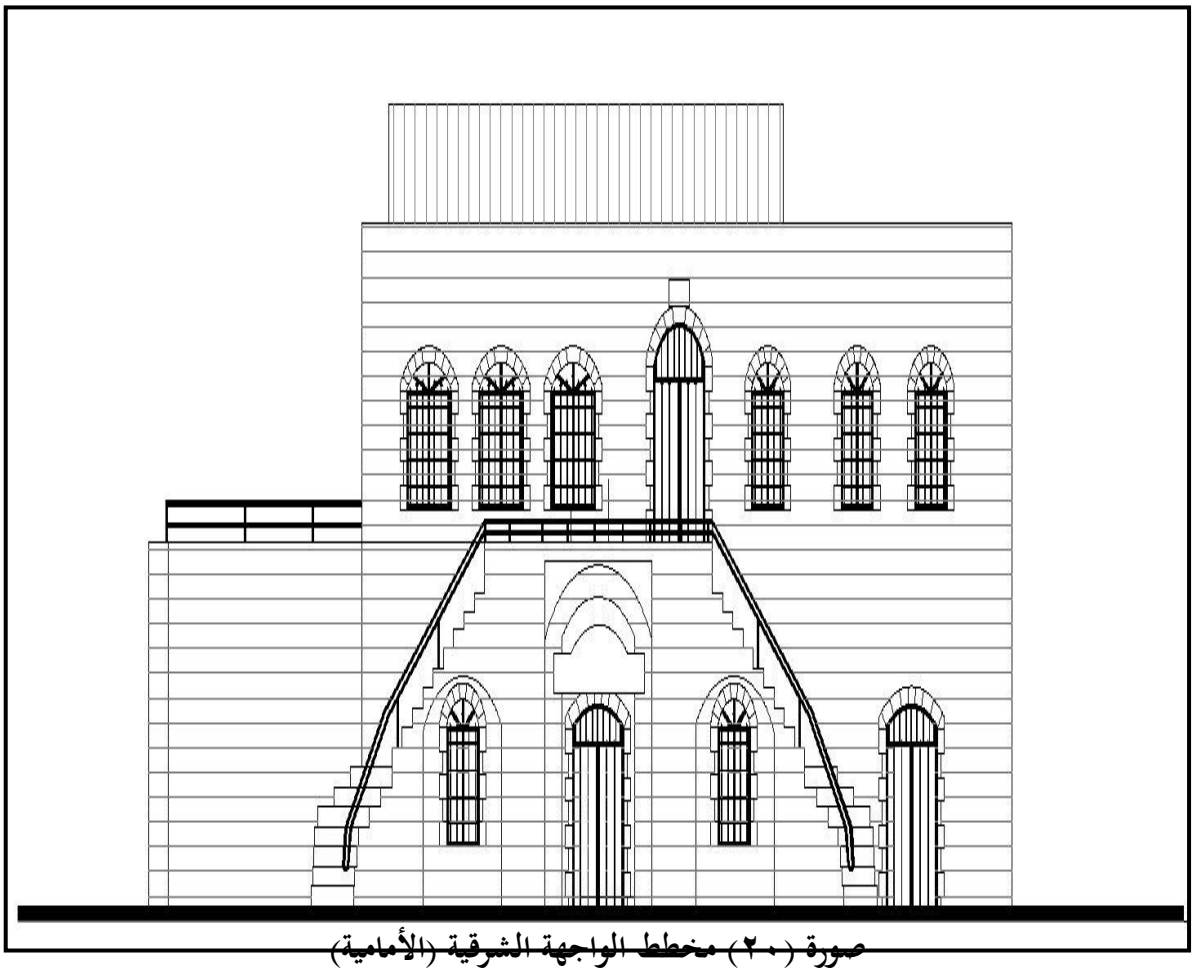

**صورة (٢٠) مخطط الواجهة الشرقية (الأمامية)**

(٣٤) انظر: خلوصي، محمد ماجد عباس، موسوعة التفاصيل المعمارية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٢٣٩.

**صورة (٢١) الواجهة الشرقية (الأمامية)**

**الهندسة الفاضلة:**

**تعد الهندسة الفاضلة[٣٥] من العلوم الرائدة في مجال النسب الهندسية [٣٦] (Proportion)[٣٧]، والتي تعتبر بدورها من أهم التطبيقات المستخدمة في مجال العمارة والفن والتصميم الداخلي، حيث تعتمد على المفاهيم الأساسية المستخدمة في عمليات التصميم وتحديد الأبعاد وتحقيق التناسب بين مختلف أجزاء الشكل وخصوصا العلاقة بين بعدي الشكل (الطول والعرض) حتى الوصول إلى ما يريح العين والنظر في العمل الفني أو المعماري دون وجود أي تشويه في أبعاده أو علاقة أجزائه مع بعضها البعض[٣٨].**

**كما تعتبر الطبيعة هي أساس الهندسة الفاضلة (صورة ٢٣) وذلك بسبب عدم تدخل الإنسان فيها فهي من صنع الخالق الذي أتقن كل شيء قال تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾.([٣٩])**

---

(٣٥) يرجع أصل هذه التسمية إلى الأستاذ الدكتور إدهام محمد حنش في جامعة العلوم الإسلامية، حيث كانت تسمى سابقا بالهندسة المقدسة ( Sacred Geometry ) ونظرا لحساسية الاسم بالتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لما تحمله كلمة مقدس من معاني ذات دلالات معينة فقد ارتقى الأستاذ الدكتور ادهام محمد حنش إلى هذا الاسم الذي يعتبر اكثر توافقا مع الشريعة الإسلامية .

(٣٦) انظر: الفارابي، أبو نصر، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٠م، ص ٨٢.

(37) Parman, Ayse, Geometric Concept in Islamic Art, World of Islam festival publishing Company Ltd, London, 1976, p5.

(38) Lawlor، Robert، Sacred Geometry, Thames & Hudson, 2002، P6

(٣٩) سورة النمل، الآية (٨٨).

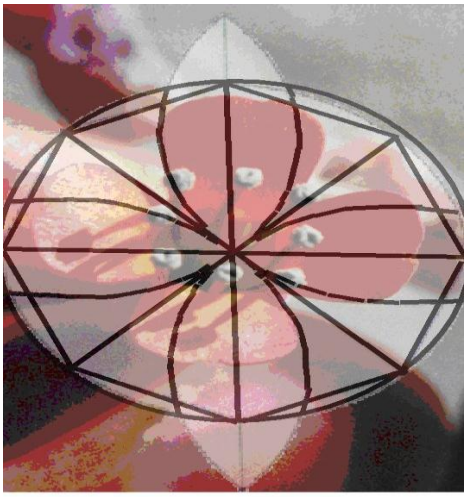

**صورة رقم (٢٢) الحصول على النسب من الطبيعة**

**وتعتمد الهندسة الفاضلة في أساسها على الأشكال وليس الأرقام للحصول على نسب العمل الفني، حيث تعتمد على رسم الدائرة في أشكالها، أما أساسيات هذه الأشكال والأبعاد فهي:(٤٠)**

**النقطة وتعتبر البعد الصفري، والخط هو البعد الأول، أما الشكل فيعتبر البدع الثاني، والمجسم هو البعد الثالث، وأخيراً يعد المجسم بالفراغ (الحركة) هو البعد الرابع.**

**وفي هذا البحث المتواضع تم تسليط الضوء على انعكاس هذه النسب الهندسية في مجال العمارة الإسلامية، والتي تجلت بصرح معماري قانوني تجلى بتصميم الدائرة العدلية العثمانية.**

(40) Broug، Eric، Islamic Geometry Patterns, Thames & Hudson, 2000، P9 .

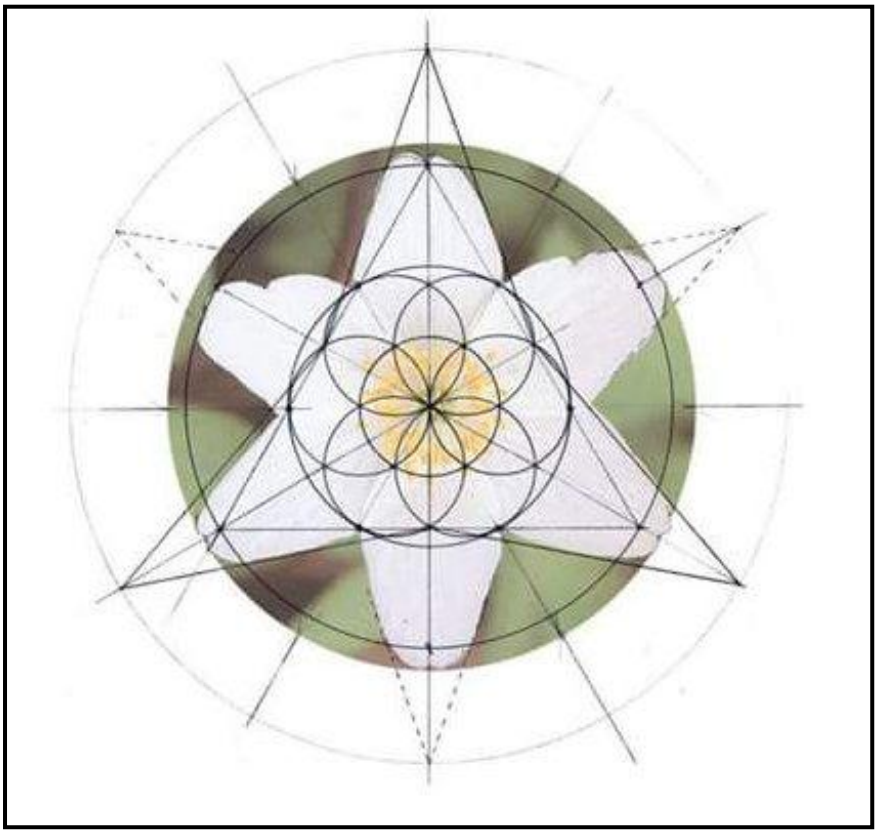

**صورة رقم (٢٣) أمثلة على استخلاص النسب الهندسية من الطبيعة[٤١]**

(٤١) انظر : Crithlow, Keith, Islamic Patterns, Thames& Hudson, London , GB, 2011, P33

## تطبيقات النسب الهندسية في الدائرة العدلية العثمانية:

**تطبيقات النسب في المساقط الأفقية للدائرة العدلية العثمانية:**

**تم تطبيق النسب الهندسية على المسقط الأفقي للدائرة العدلية سواء كان الطابق الأرضي أو العلوي، حيث وجد أن كلا المسقطين يحقق النسبة الذهبية كما يلي (صورة ٢٥/٢٦):**

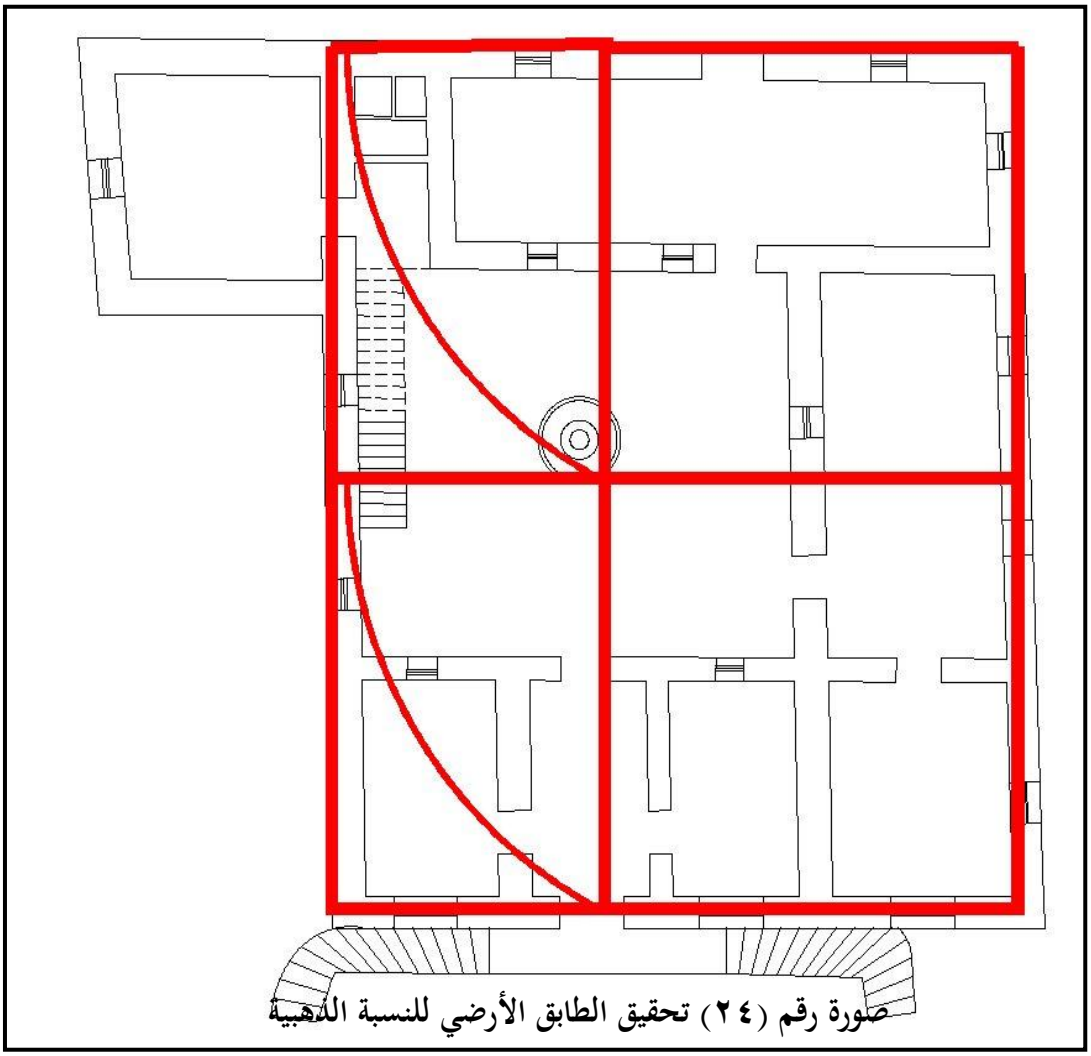

**صورة رقم (٢٤) تحقيق الطابق الأرضي للنسبة الذهبية**

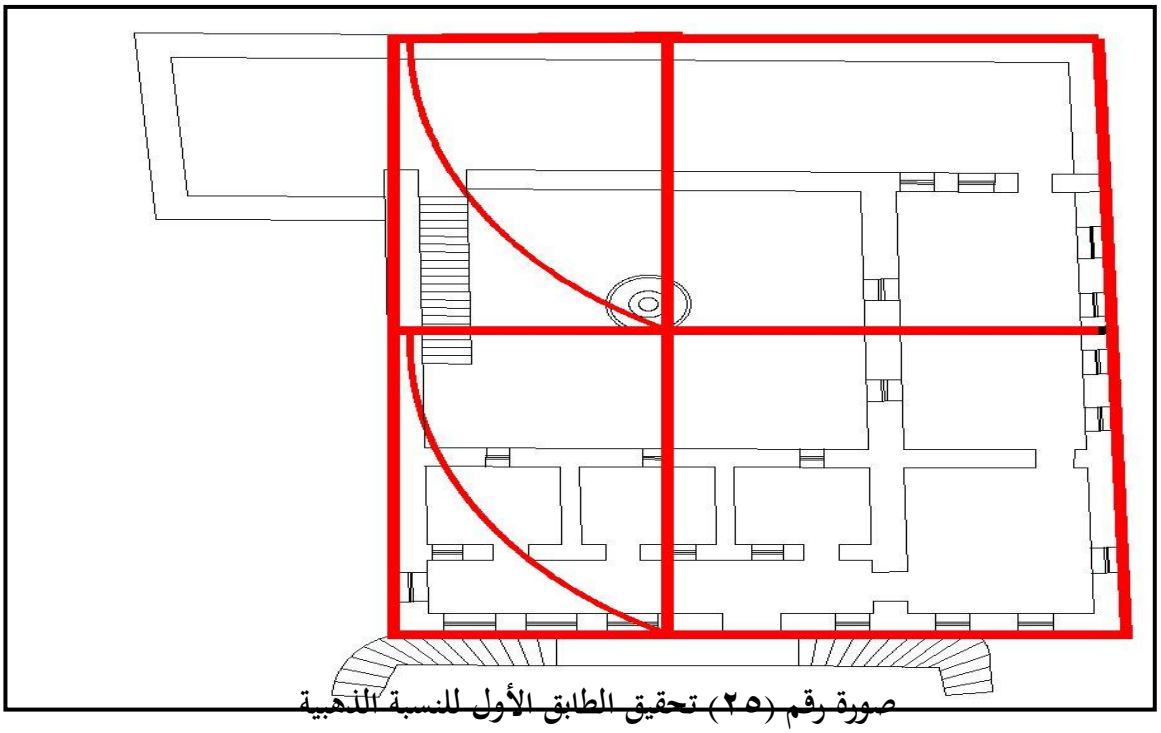

صورة رقم (٢٥) تحقيق الطابق الأول للنسبة الذهبية

## تطبيقات النسب فى الواجهات المعمارية للدائرة العدلية العثمانية:

تم تطبيق مبدأ النسب للواجهة الأمامية وقد لوحظ أن الواجهة تطابق نسبة جذر(٢)، (صورة ٢٧).

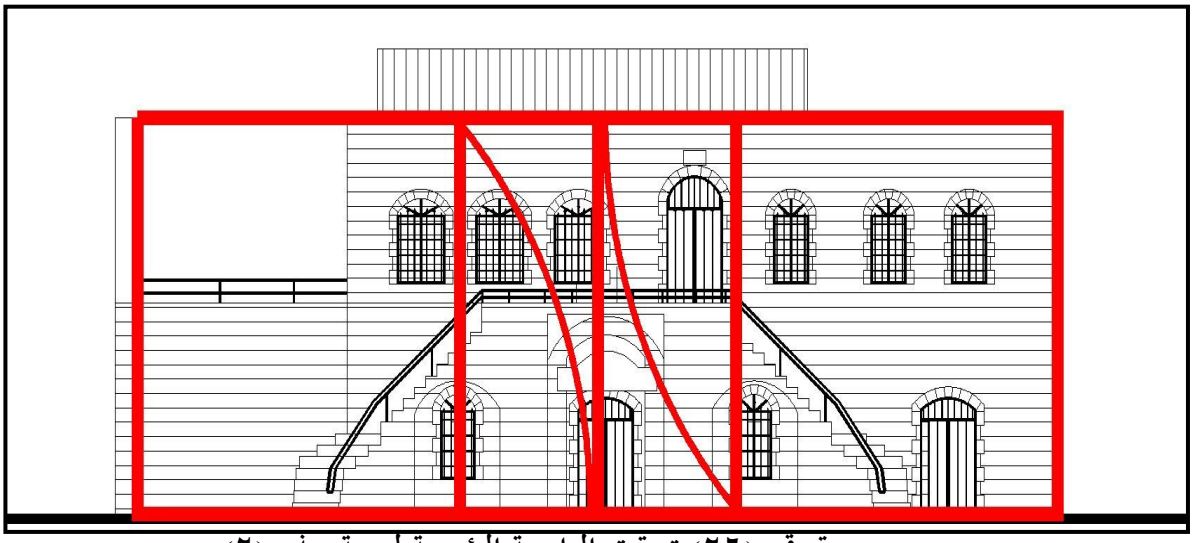

صورة رقم (٢٦) تحقيق الواجهة الرئيسية لنسبة جذر (٢)

كما تم تطبيق مبدأ النسب على الواجهة الشمالية للدائرة العدلية ووجد أيضاً أنها تحقق نسبة جذر (٢)، وهذا ينطبق على الواجهات الأخرى، (صورة ٢٨).

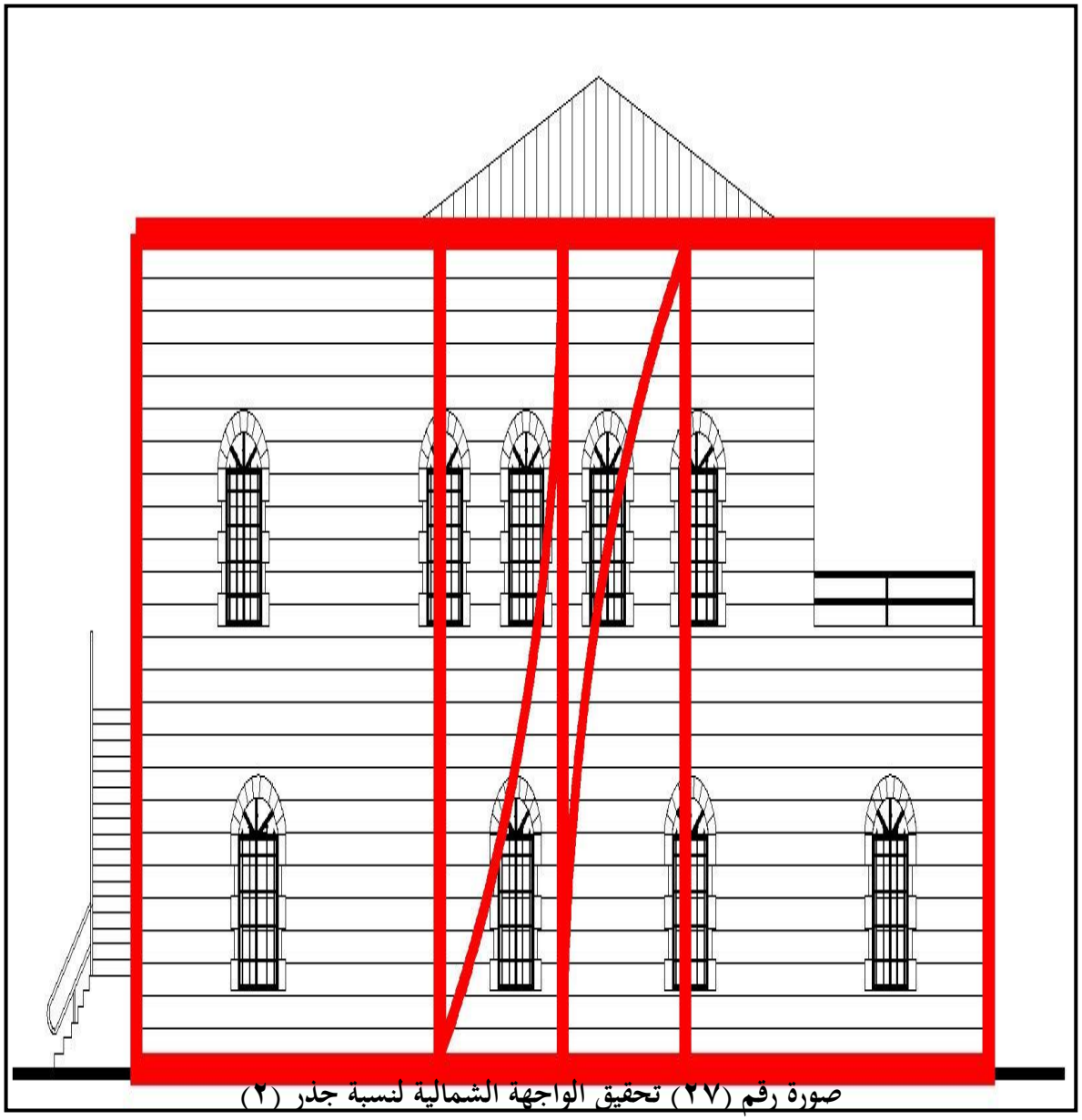

صورة رقم (٢٧) تحقيق الواجهة الشمالية لنسبة جذر (٢)

## الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- كشفت الدراسة أن البناء تم الانتهاء منه كما ورد في نص اللوحة الرخامية التأسيسية في شهر تموز ١٣٢٧ مالي/ الموافق رجب ١٣٢٩ هجري/ الموافق يوليو ١٩١١ ميلادي.
- أثبتت الدراسة أن محكمة بداية الكرك في العهد العثماني تأسست عام ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م، وكانت تتكون من دائرتين، هما: دائرة الحقوق، ودائرة الجزاء.
- أثبتت الدراسة أن مبنى الدائرة العدلية يكاد يأخذ شكلاً مربعاً، يبلغ طول الضلع الشمالي (٢٢.٢٤م)، والضلع الجنوبي (٢٢.٦٩م)، أما الضلع الشرقي فيبلغ طوله (٢٥.١٧ م)، وتعد الواجهة الشرقية هي الواجهة الرئيسية وفيها المدخل الرئيس والدرج الذي يصل إلى الطابق العلوي.
- أثبتت الدراسة أن مبنى الدائرة العدلية العثمانية يعد أنموذجاً حياً هاماً، يعكس إبداعات العمارة العثمانية في مجال المباني العدلية، لما يمتلكه هذا المبنى من فن معماري عريق، يظهر واضحاً على مساقط المبنى الأفقية، وواجهاته المعمارية، كما تتجلى أيضاً في تفاصيله المعمارية كالأبواب والشبابيك من جهة، والإبداع المعماري في الفناء الوسطي من جهة أخرى.
- يعد مبنى الدائرة العدلية نموذجاً فريداً للعمارة العثمانية، ويكشف لنا أن العمارة العثمانية من خلال اتساق المساقات والفهم المتناظر فيما بين الأسطر.

## التوصيات:

- أوصى البحث بضرورة وضع مخطط أو تصور شامل لمبنى الدائرة العدلية العثمانية، مبني على أسس علمية مدروسة، وفق مبادئ الحفاظ المستدام لتأهيله وإمكانية الاستفادة منه.
- أوصى البحث بإعداد خطة ترميم متكاملة للمبنى للحفاظ عليه، وفق مبادئ الحفاظ الوقائي والعلاجي.

## قائمة المصادر والمراجع


**القرآن الكريم.**

**الوثائق غير المنشورة:**

**المذكرات والأوراق الشخصية غير المنشورة:**

١. **الزريقات، متري، أوراق ومذكرات غير منشورة، وتوجد نسخة عنها في مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية، وهي بعنوان "كرك بداية محكمة سي"، وتاريخها ٥ نيسان ١٣٢٧ مالية/ ١٩١١ ميلادي.**

٢. **الزريقات، أوراق ومذكرات غير منشورة، الورقة المكتوبة بخط يده والمتعلقة في نشأته وتعليمها والوظائف التي تولاها.**

٣. **القسوس، عودة، مذكرات وأوراق، وهي محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام في الجامعة الأردنية.**

**سجلات المحاكم الشرعية:**

١. **محكمة السلط الشرعية، سجل رقم (١)، ٥ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م.**

٢. **محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (١)، ٤ ربيع الأول ١٣٣٠/١٩١٢م.**

٣. **محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (٢)، تاريخ ٢١ جمادى الثاني ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م.**

٤. **محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (٢)، تاريخ ٨ شوال ١٣٣٢هـ/١٩١٤م.**

٥. **محكمة الكرك الشرعية، سجل رقم (٢)، تاريخ ٢٨ شوال ١٣٣٥هـ/١٩١٧م.**

**دفاتر الأراضي العثمانية:**

١. دفتر أراضي الكرك (١)، نومرو (٢٨٠)، ١٠ آب ١٩١٢م.
٢. دفتر أراضي الكرك (٢)، نومرو (٦٠-٦٧)، ١٧-٢٥ حزيران ١٩١٤م.

**المصادر:**

١. الدستور، ٢م، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٨٨٣م.
٢. الفارابي، أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٠م.

**المصادر العثمانية:**

١. سالنامة ولاية سورية ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، دفعة (٥)، مطبعة ولاية سورية سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م.
٢. سالنامة ولاية سورية، سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م، دفعة (١٢)، مطبعة ولاية سورية سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م.
٣. سالنامة ولاية سورية، سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، دفعة (١٧)، مطبعة بخلص معروف، سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م.
٤. سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م، دفعة (٦١)، مطبعة أحمد إحسان، درسعادت ١٣٢١ مالية/ ١٩٠٥م.
٥. سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م، دفعة (٦٣)، مطبعة أحمد إحسان، درسعادت ١٣٢٣ مالية/ ١٩٠٧م.
٦. سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٢٧ مالية/ ١٩١١م، دفعة (٦٥)، مطبعة أحمد إحسان، درسعادت ١٣٢٨ مالية/ ١٩١١م.
٧. سالنامة دولت علية عثمانية سنة ١٣٣٣-١٣٣٤ مالية/ ١٩١٧-١٩١٨م، دفعة (٦٨)، مطبعة هلال، درسعادت ١٣٣٤ مالية/ ١٩١٨م.

**الصحف المعاصرة لفترة الدراسة:**

١. جريدة العصر الجديد، دمشق، العدد (٩٤)، ١١ ذي القعدة ١٣٢٧هـ/ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠٩م.

٢. جريدة العصر الجديد، دمشق، العدد (١٥٠)، تاريخ ٢١ محرم ١٣٢٨هـ/ ١ شباط ١٩١٠م.
٣. جريدة المقتبس، دمشق، العدد (٧١٠)، تاريخ ٢٢ حزيران ١٩٠٩م.

المراجع العربية:

١. خلوصي، محمد ماجد عباس، موسوعة التفاصيل المعمارية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
٢. رزق، عاصم محمد، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.
٣. السوارية، نوفان رجا، عمان وجوارها خلال الفترة من ١٢٨١-١٣٤٠هـ/ ١٨٦٤-١٩٢١م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ٢٠١٠م.
٤. أبو الشعر، هند، تاريخ شرق الأردن في العهد العثماني ٩٢٢-١٣٣٧هـ/ ١٥١٦-١٩١٨م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ٢٠١٠م.
٥. أبو عبيد، مجدي، مدينة أيلة الإسلامية (دراسة تخطيطية)، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، ٢٠١١م.
٦. عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.
٧. غالب، عبد الرحيم، موسوعة العمارة الإسلامية، جروس برس، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

المراجع الأجنبية


1. **Broug, Eric, Islamic Geometry Patterns, Thames & Hudson, 2000**
2. **Burden, Ernest, Illustrated Dictionary of Architecture, Mc Graw Hill, USA, Second Edition 2002**
3. **Crithlow, Keith, Islamic Patterns, Thames& Hudson, London , GB, 2011.**
4. **Goodwin, Godfrey, Ottoman Turkey, Scorpion Publications Limited, London, First Edition, 1977**
5. **Goodwin, Godfrey, Ottoman Architecture, Thames & Hudson Limited, London , GB, 1971**
6. **Lawlor، Robert، Sacred Geometry, Thames & Hudson, 2002**
7. **Parman, Ayse, Geometric Concept in Islamic Art, World of Islam festival publishing Company Ltd, London, 1976,**
8. **Reynolds, John, Courtyards, John Wiley & Sons, New York, USA, 2002, P4**